٢٠١٩

تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الثالث ٢٠١٩م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية

إدارة الأبحاث الاقتصادية

مؤسسة النقد العربي السعودي

Saudi Arabian Monetary Authority

جدول المحتويات

الجزء	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	٣
أولًا : السياسة النقدية	٤
١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني	٤
١-٢ أسعار الفائدة	٤
ثانيًا : التطورات النقدية	٤
٢-١ عرض النقود	٤
٢-٢ القاعدة النقدية	٥
ثالثًا : تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي	٥
٣-١ الأصول الاحتياطية	٦
رابعًا : تطورات النشاط المصرفي	٧
٤-١ الودائع المصرفية	٧
٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية	٧
٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية	٧
٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام	٨
٤-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية	١٠
٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي	١٠
خامسًا : القطاع الخارجي	١١
سادسًا : تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي	١٢
سابعًا : تطورات سوق الأسهم المحلية	١٢
ثامنًا : صناديق الاستثمار	١٣
تاسعًا : التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث ٢٠١٩م	١٤

الملخص التنفيذي

قررت مؤسسة النقد خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م خفض معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) من ٢,٥ في المئة الى ٢ في المئة، وكذلك قررت خفض معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) من ٣,٠ في المئة الى ٢,٥ في المئة. وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧,٠ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤,٠ في المئة. كما استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار ٣,٠ مليار ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م. وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م ليصل إلى ٢,٥١ في المئة.

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا طفيفًا نسبته ٠,٣ في المئة، بينما انخفضت القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة بلغت نحو ١,٢ في المئة. وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات الأجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ٢,٣ في المئة لتبلغ ١٨٦٨,٩ مليار ريال، وسجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ٢,٤ في المئة (٤٦,١ مليار ريال) ليبلغ ١٨٧٧,٢ مليار ريال.

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٠,٥ في المئة ليبلغ نحو ١٦٩٩,٢ مليار ريال. وبلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٩م حوالي ٢٥٠٦,٤ مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة ١,٥ في المئة.

وارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة بلغت نحو ٢,٢ في المئة لتبلغ ١٩٢٦,٠ مليار ريال، وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م مقداره ٤٦,٥ مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره ٧٣,١ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م.

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٦,٤ في المئة (٦٨٣,٢ مليار ريال) لتبلغ ١١,٢٩٨,٨ مليار ريال، وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م ما يقارب ٥٢٣,٢ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٨٢,٠ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وسجل المؤشر العام لأسعار الأسهم انخفاضًا ربعيًا في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٨,٣ في المئة ليبلغ ٨,٠٩٢ نقطة.

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٨,٨ في المئة (١١,١ مليار ريال) ليبلغ ١٣٧,٢ مليار ريال.

أولًا: السياسة النقدية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي.

١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني

قررت المؤسسة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م خفض معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) من ٢,٥ في المئة الى ٢ في المئة، وكذلك قررت خفض معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) من ٣ في المئة الى ٢,٥ في المئة بشكل تدريجي ويأتي ذلك استمرارا لنهج المؤسسة في الحفاظ على الاستقرار النقدي.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ١,٤٣ مليار ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م مقابل ١,٠١ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٩م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٤٧,٣ مليار ريال للربع الثالث من عام ٢٠١٩م مقارنة بنحو ٤٧,٥ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٩.

وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧,٠ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤,٠ في المئة.

١-٢ أسعار الفائدة

لتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار ٣,٠ مليار ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م. وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م ليصل إلى ٢,٥١ في المئة. وحافظ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال(SAIBOR) والدولار (LIBOR) لفترة ثلاثة أشهر خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٩م على استقراره وبنفس مستوى الربع الثاني البالغ نحو ٣٢ نقطة أساس لصالح الريال السعودي. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥ ريال.

وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الأجنبي، لم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م.

ثانيًا: التطورات النقدية

٢-١ عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا طفيفًا نسبته ٠,٣ في المئة (٥,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٨٨٧,٥ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٢,٩ في المئة (٥٣,٢ مليار ريال) في الربع السابق. في حين حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢,٧ في المئة (٤٩,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ١).

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة بلغت نحو ١,٤ في المئة (١٨,١ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٢٨١,٢ مليار ريال مشكلةً ما نسبته ٦٧,٩ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣)، مقارنةً بارتفاع نسبته ٣,٤ في المئة (٤١,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما سجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٦,٤ في المئة (٧٧,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الثالث

من عـام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٠,٧ في المئـة (١١,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٧١١,٥ مليار ريال مشكلةً ما نسبته ٩٠,٧ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بانخفاض ربعي نسبته ٣,٠ في المئة (٤٩,٢ مليار ريال) في الربع السابق، فيما سجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤,٧ في المئـة (٧٧,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٢-٢ القاعدة النقدية

انخفضت القاعدة النقـدية خـلال الربع الثالث مـن عـام ٢٠١٩م بنـسبة ١,٢ في المـئة (٤,٠ مليار ريال) لتبلغ ٣٢٢,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (٥,٦ مليار ريال) في الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبتـه ٣,٤ في المئـة (١٠,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية، يلاحظ أن الودائع لدى المؤسسة في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م ارتفعت بنسبة ١,٩ في المئة (٢,٠ مليار ريال) لتـبلغ نـحو ١٠٤,٠ مليـار ريال، مـقارنةً بانخفاض نـسبته ٣,٥ فـي المـئة (٣,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤,٠ في المئة (٤,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجـل النقد في الصندوق انخفاضًا نسبته ١٠,٢ في المئة (٣,٤ مليار ريال) ليبلغ نحو ٢٩,٧ مليـار ريـال، مقارنـةً بارتفاع نسبتـه ١٠,٩ في المئة (٣,٢ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته ٨,٤ في المئة (٢,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في حين انخفض النقد المتداول خـارج المصـارف بنسبة ١,٤ في المئـة (٢,٦ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٨٨,٢ مليار ريـال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٣,٣ في المئة (٦,١ مليار ريـال) في الربع السابق. وسجـل ارتفاعًا سنويـًا نسبته ٥,١ في المئـة (٩,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

ثالثًا: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات الأجنبية خـلال الربع الثالث مـن عـام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ٢,٣ في المئـــة (٤٥,٠ مليار ريال) ليبلغ ١٨٦٨,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة (٤٩,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت انخفاضًا سنويـًا نسبتـه ١,٢٥ في المئة (٢٣,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما سجل صـافـي الأصول الأجنبيـة خـلال الربع الثالث من عـام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ٢,٣ فـي المـئة (٤٣,٨ مليار ريال) ليبلغ ١٨٥٥,٧ مليـار ريـال، مقارنـةً بارتفاع نسبتـه ٢,٧ في المئـة (٥٠,٧ مليار ريال) في الربـع السابق، وسجـل انخفاضًا سنـويًا نسبتـه ١,٠ فـي المئـة (١٩,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٢).

رسم بياني رقم ١ : عرض النقود

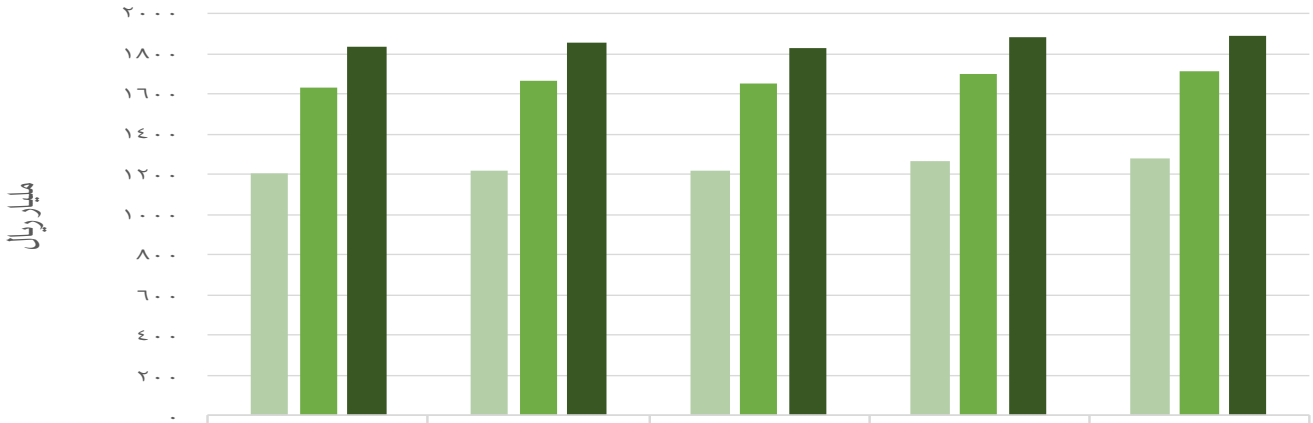

	سبتمبر - ١٨	ديسمبر - ١٨	مارس - ١٩	يونيو - ١٩	سبتمبر - ١٩
عرض النقود ن١	١٢٠٤,١	١٢٢٠,٨	١٢٢١,٢	١٢٦٣,١	١٢٨١,٢
عرض النقود ن٢	١٦٣٤,٥	١٦٦٣,٨	١٦٥١,١	١٧٠٠,٣	١٧١١,٥
عرض النقود ن٣	١٨٣٧,٩	١٨٥٣,٦	١٨٢٩,١	١٨٨٢,٣	١٨٨٧,٥

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ٨,٤ في المئة (١,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٣,٢ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ٧,٣ في المئة (١,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما سجل انخفاضًا سنويًا نسبته ٢٦,٥ في المئة (٤,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٣-١ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ٢,٤ في المئة (٤٦,١ مليار ريال) ليبلغ ١٨٧٧,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة (٥٠,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجّل انخفاضًا سنويًا نسبته ١,٣ في المئة (٢٤,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م مقارنةً بالربع السابق، فقد ارتفع وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ٨,٨ في المئة (٠,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ٨,٨ مليار ريال، وارتفعت الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج

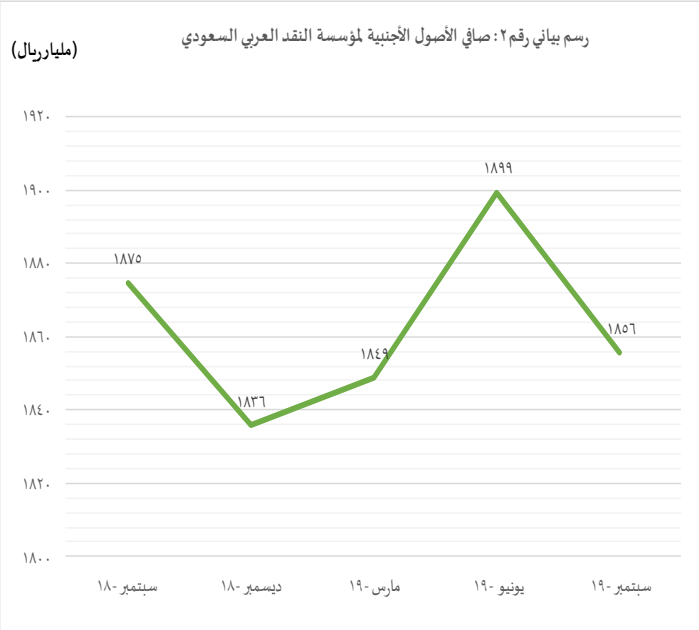

بنسبة ٠,٧ في المئة (٨,١ مليار ريال) لتبلغ ١١٨٨,٥ مليار ريال. وفي المقابل، انخفض النقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبه ٧,٧ في المئة (٥٤,٠ مليار ريال) لتبلغ ٦٤٧,٢ مليار ريال، وانخفض رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٣,٠ في المئة (٠,٩ مليار ريال) ليبلغ ٣١,٠ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١,٦ مليار ريال (رسم بياني رقم ٣).

رسم بياني رقم ٣: الأصول الاحتياطية

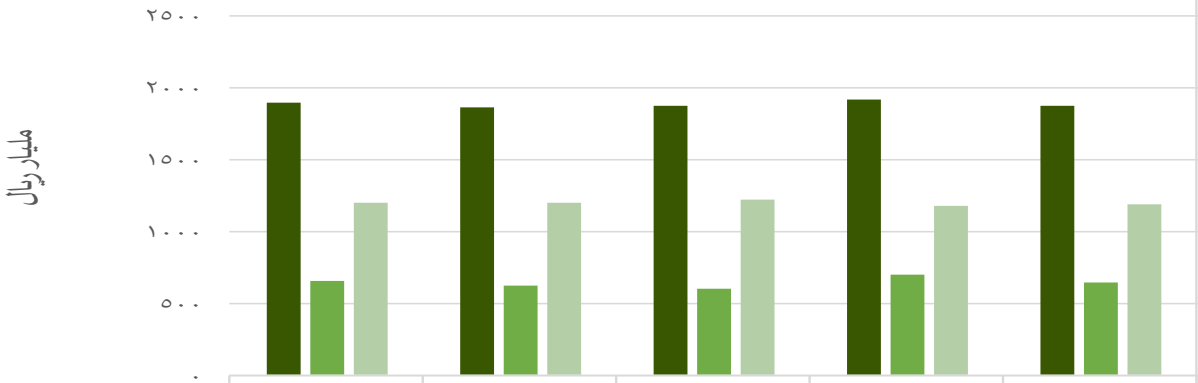

	سبتمبر -١٨	ديسمبر -١٨	مارس -١٩	يونيو -١٩	سبتمبر -١٩
إجمالي الأصول الاحتياطية	١٩٠٢,٠	١٨٦٢,٢	١٨٧٣,٣	١٩٢٣,٣	١٨٧٧,٢
نقد أجنبي وودائع في الخارج	٦٥٩,٦	٦٢٥,٨	٦٠٧,٣	٧٠١,٢	٦٤٧,٢
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	١٢٠٤,٨	١١٩٨,٣	١٢٢٦,٥	١١٨٠,٤	١١٨٨,٥

رابعًا: تطورات النشاط المصرفي

٤-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٠,٥ في المئة (٧,٨ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٩٩,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٩ في المئة (٤٧,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢,٤ في المئة (٤٠,٣ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ١,٩ في المئة (٢٠,٧ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٠٩٣,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٥ في المئة (٣٥,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع تحت الطلب ارتفاعًا سنويًا نسبته ٦,٦ في المئة (٦٧,٩ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وانخفضت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ١,٦ في المئة (٦,٨ مليار ريال) لتبلغ ٤٣٠,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (٧,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حققت انخفاضًا سنويًا نسبته ٠,٠٢ في المئة (٠,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الودائع الأخرى شبه النقدية انخفاضًا بنسبة ٣,٣ في المئة (٦,١ مليار ريال) لتبلغ ١٧٥,٩ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٢ في المئة (٤,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما حققت انخفاضًا سنويًا نسبته ١٣,٥ في المئة (٢٧,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٤).

٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٩م حوالي ٢٥٠٦,٤ مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة ١,٥ في المئة (٣٦,٧ مليار ريال)، مقابل ارتفاع نسبته ٣,٠ في المئة (٧١,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٥,٥ في المئة (١٣١,٣ مليار ريال).

٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٦,٨ في

رسم بياني رقم ٤: الودائع المصرفية حسب النوع

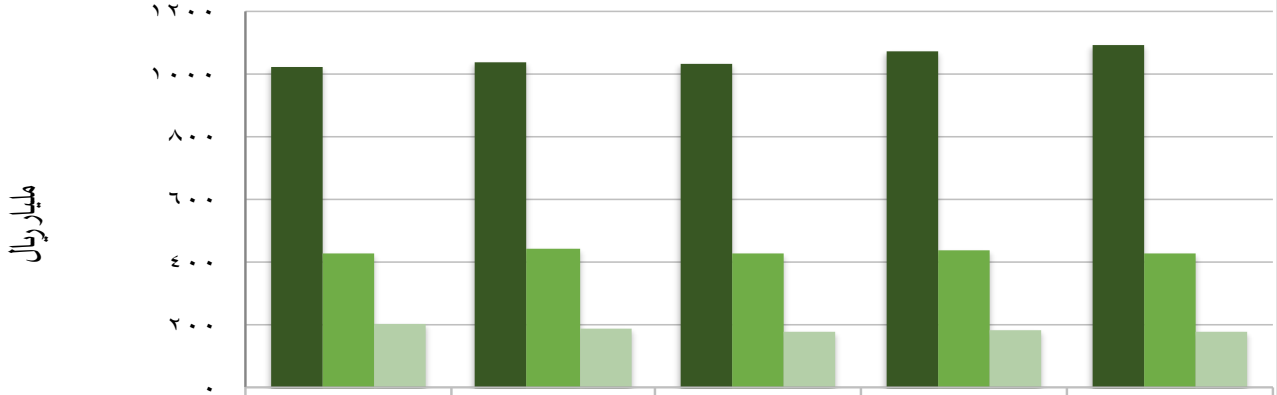

	سبتمبر - ١٨	ديسمبر - ١٨	مارس - ١٩	يونيو - ١٩	سبتمبر - ١٩
الودائع تحت الطلب	١٠٢٥,١	١٠٤٠,٧	١٠٣٦,٥	١٠٧٢,٣	١٠٩٣,٠
الودائع الزمنية والإدخارية	٤٣٠,٤	٤٤٣,٠	٤٢٩,٩	٤٣٧,٢	٤٣٠,٤
الودائع الأخرى شبه النقدية	٢٠٣,٤	١٨٩,٨	١٧٨,٠	١٨٢,٠	١٧٥,٩

المئة (١٥,١ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٢٣٧,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة (١,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد انخفاضًا سنويًا نسبته ١,٣ في المئة (٣,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وشكلت الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٩م ما نسبته ٩,٥ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته ٩,٠ في المئة في نهاية الربع السابق. وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٢١,٩ في المئة (٢٩,٧ مليار ريال) لتبلغ حوالي ١٦٥,٢ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ١٠,٠ في المئة (١٢,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٧١,٠ في المئة (٦٨,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، مشكلةً بذلك ما نسبته ٦,٦ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته ٥,٥ في المئة في نهاية الربع السابق. وانخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٦,٦ في المئة (١٤,٥ مليار ريال) ليبلغ ٧٢,٦ مليار ريال مقارنةً بانخفاض نسبته ١٠,٩ في المئة (١٠,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وشهد صافي الأصول الأجنبية للمصارف انخفاضًا سنويًا نسبته ٤٩,٧ في المئة (٧١,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٥).

٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٢,٢ في المئة (٤١,٦ مليار ريال) لتبلغ ١٩٢٦,٠ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (٣٠,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا بنسبة ٦,٧ في المئة (١٢١,٤ مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام من إجمالي الودائع المصرفية إلى ١١٣,٣ في المئة مقارنة بنسبة ١١١,٤ في المئة في نهاية الربع السابق.

٤-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ١,٥ في المئة

رسم بياني رقم ٥: الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

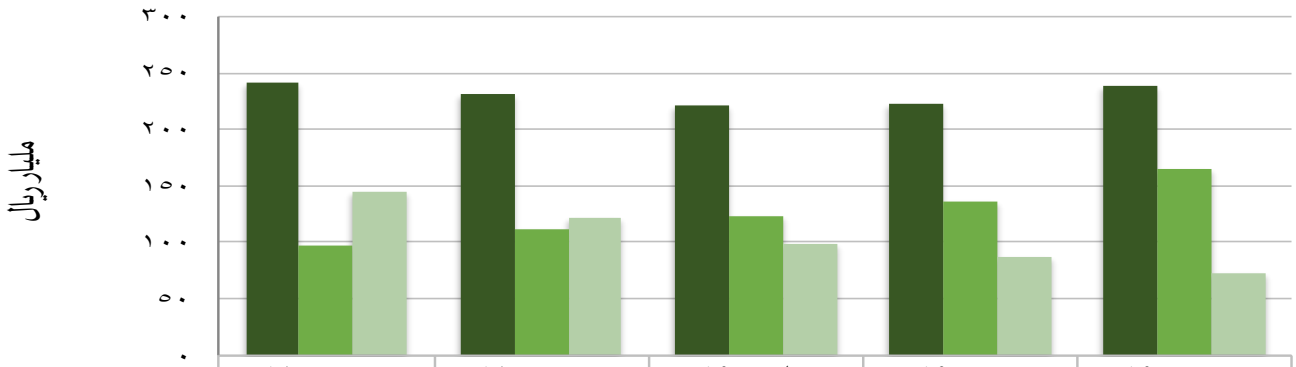

	سبتمبر - ١٨	ديسمبر - ١٨	مارس - ١٩	يونيو - ١٩	سبتمبر - ١٩
الأصول الأجنبية	٢٤١,٠	٢٣١,٨	٢٢٠,٩	٢٢٢,٧	٢٣٧,٨
المطلوبات الأجنبية	٩٦,٦	١١٠,٩	١٢٣,٢	١٣٥,٥	١٦٥,٢
صافي الأصول الأجنبية	١٤٤,٤	١٢٠,٩	٩٧,٨	٨٧,١	٧٢,٦

(٢١,٩ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٤٩٩,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,١ في المئة (١٦,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣,٢ في المئة (٤٦,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما ارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٩م إلى ٨٨,٢ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٧,٣ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٤-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٤,٨ في المئة (١٩,٦ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٤٢٧,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٧ في المئة (١٤,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢١,٣ في المئة (٧٤,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٩م إلى حوالي ٢٥,١ في المئة مقارنة بنسبة ٢٤,١ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

رسم بياني رقم٦: مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

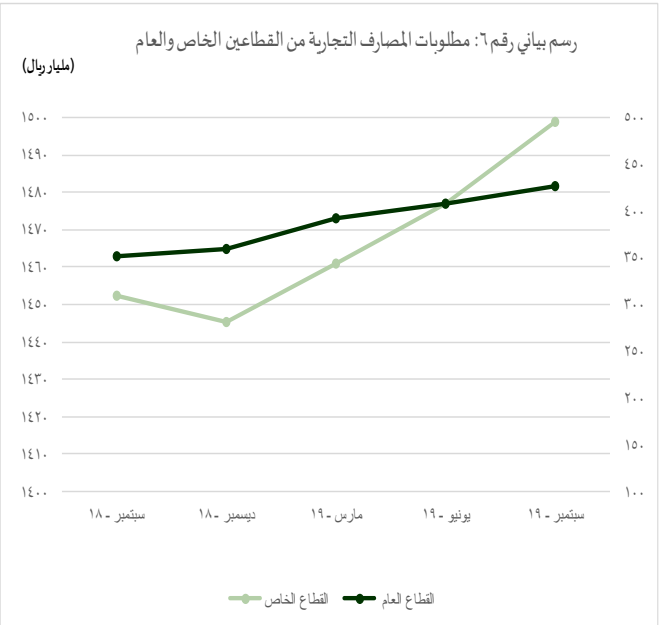

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعًا نسبته ٩,٠ في المئة (٤٧,٠ مليار ريال) ليبلغ نحو ٥٧٢,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٣ في المئة (٢١,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي متوسط الأجل ارتفاعًا طفيفًا نسبته ٠,٦ في المئة (١,٤ مليار ريال) ليبلغ ٢٢٩,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٣ في المئة (٥,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي قصير الأجل انخفاضًا نسبته ٣,٤ في المئة (٢٤,٥ مليار ريال) ليبلغ ٦٩٩,٠ مليار ريال، مقارنة بانخفاض طفيف نسبته ٠,٠١ في المئة (٨٨ مليون ريال) في الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٤-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح لجميع الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ١,٦ في المئة (٢٤,٠ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٥٠١,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,١ في المئة (١٦,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣,٧ في المئة (٥٣,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التجارة بنسبة ٠,٢ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٠,٠٢ في المئة (١٢,٠ مليون ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ٠,٣ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، وللقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٠,٨ في المئة (٠,٤ مليار ريال) ، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٣,٩ في المئة (١,٨ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ٢,٢ في المئة (١,٧ مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٥,٢ في المئة (٠,٩ مليار ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة ٤,٥ في المئة (٢٧,٥ مليار ريال). في

حين انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التمويل بنسبة ٩,٢ في المئة (٣,٨ مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٢,١ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٣,٠ في المئة (٥,٢ مليار ريال).

٤-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

ارتفع رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٠,١ في المئة (٠,٤ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٣٨٣,٦ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٢ في المئة (١٩,١ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٨,١ في المئة (٢٨,٨ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وانخفضت نسبة رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٩م إلى ٢٢,٦ في المئة مقارنة بما نسبته ٢٢,٧ في المئة في الربع السابق. وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م حوالي ١٣,٧ مليار ريال مقارنة بنحو ١٠,٩ مليار ريال في الربع السابق، أي بارتفاع نسبته ٢٥,٣ في المئة (٢,٨ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢١,٣ في المئة (٣,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق.

وارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ٢٠٧١ فرعًا في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٩م، أي بزيادة قدرها تسعة أفرع مقارنة بالربع السابق، وارتفع عدد الفروع بمقدار فرعان مقارنةً مع الربع المقابل من العام السابق.

٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

٤-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٨,٩ في المئة (٧٥,٦ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٩٢١,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٣,٧ في المئة (١٠٢,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤٢,٩ في المئة (٢٧٦,٩ مليار ريال). وبمقارنة إجمالي المشتريات من المصارف المحلية بالربع السابق يلاحظ انخفاضه بنسبة ٣٦,٣ في المئة (٥٣,٩ مليار ريال)، وانخفضت المشتريات من العملاء بنسبة ١٤,٠ في المئة (٢١,٢ مليار ريال)، وانخفضت المشتريات من مصادر أخرى بنسبة ٢٣,٤ في المئة (٥,٢ مليار ريال)، في حين ارتفعت المشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ١٩,٧ في المئة (٨٤,٢ مليار ريال)، وارتفعت المشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ٧٤,٠ في المئة (٧١,٧ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

٤-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٩,٨ في المئة (٧٥,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ٨٤٢,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٠,٦ في المئة (٧٣,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣٤,٧ في المئة (٢١٧,٢ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق.

وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات لمؤسسة النقد بنسبة ٢٠,٩ في المئة (١,٢ مليار ريال)، والمبيعات لمصارف خارج المملكة بنسبة ٢٩,٣ في المئة (٨٠,٧ مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ١٤,٥ في المئة (٣٦,٠ مليار ريال). في حين انخفضت المبيعات لجهات حكومية بنسبة ٤٦,٤ في المئة (٧,٩ مليار ريال)، والمبيعات للوزرات والبلديات بنسبة ٩٠,٠ في المئة (٠,٧ مليار ريال)، والمبيعات لمصارف محلية بنسبة ٢٠,٨ في المئة (٢٥,٥ مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض محددة (السفر إلى الخارج، التحويلات الشخصية، مقاولون أجانب) بنسبة ٨,٩ في المئة (٨,٧ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

خامسًا: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

انخفضت قيمة الصادرات في الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ٩,٠ في المئة لتبلغ نحو ٢٥٥,٨ مليار ريال مقارنةً بنحو ٢٨١,١ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م، حيث انخفضت قيمة الصادرات النفطية بنحو ٩,٣ في المئة لتبلغ ١٩٩,٨ مليار ريال، وانخفضت الصادرات الأخرى بنحو ٧,٩ في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ ٥٦,٠ مليار ريال. كما ارتفعت قيمة الواردات (سيف) في الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بنسبة ٧,٥ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٨م لتبلغ نحو ١٤٣,٠ مليار ريال.

ميزان المدفوعات

٥-١ الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م مقداره ٤٦,٥ مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره ٧٣,١ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م. ويعود تحقيق هذا الفائض إلى تحقيق فائض في ميزان السلع والخدمات قدره ٧٧,٣ مليار ريال مقارنةً بفائض قدره ١٠٣,٠ مليار في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره ١٢٤,٩ مليار ريال بالرغم من انخفاض الصادرات السلعية بنسبة ٩,٠ في المئة لتبلغ ٢٥٥,٨ مليار ريال مقارنةً بحوالي ٢٨١,١ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م، وبالرغم من ارتفاع الواردات السلعية (فوب) بنسبة ٧,٤ في المئة لتبلغ ١٣٠,٩ مليار ريال مقارنة بنحو ١٢١,٩ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٨م. كما تحسن عجز حساب الخدمات من ٥٦,٢ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٨م إلى ٤٧,٦ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٩م. فيما انخفض فائض ميزان الدخل الأولي في الربع الثاني من عام ٢٠١٩م إلى نحو ٤,٤ مليار ريال مقابل حوالي ٩,٢ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وانخفض عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة ١٠,١ في المئة ليصل إلى حوالي ٣٥,٢ مليار ريال مقابل ٣٩,١ مليار ريال في الربع الثاني من العام السابق.

رسم بياني رقم ٧: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

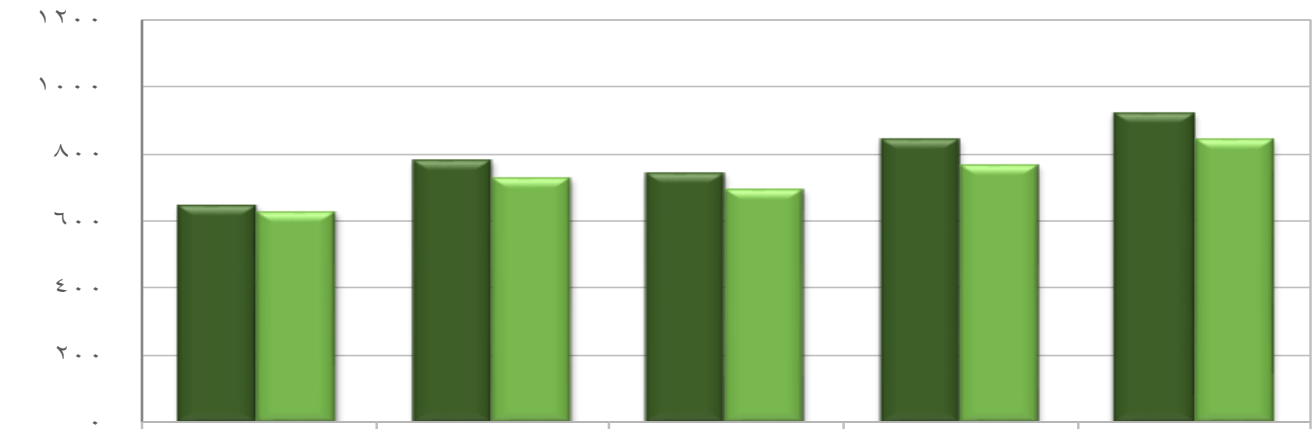

	سبتمبر - ١٨	ديسمبر - ١٨	مارس - ١٩	يونيو - ١٩	سبتمبر - ١٩
مشتريات	٦٤٤,٩	٧٨٣,٣	٧٤٤,٠	٨٤٦,٢	٩٢١,٨
مبيعات	٦٢٥,٤	٧٢٨,٣	٦٩٣,٨	٧٦٧,٤	٨٤٢,٦

٥-٢: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ م تدفقًا للخارج بقيمة ١,٢ مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو ٢,٢ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

٥-٣: الحساب المالي

ارتفع بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩م بقيمة ٩,٢ مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ ١٣,٣ مليار ريال عن قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قدرت بحوالي ٤,٠ مليار ريال. انخفض صافي استثمارات الحافظة بمبلغ ٥٠,٣ مليار ريال، مقابل انخفاض بمبلغ ٤٤,٧ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ ٣٨,٥ مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ ٥٣,٦ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية ارتفاعًا بمبلغ ٥٠,٠ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٩م مقابل ارتفاع بمبلغ ٤٩,٦ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث ارتفعت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ ٤٧,٨ مليار ريال (الناتج من ارتفاع بند عملة وودائع بمبلغ ٩٣,٩ مليار ريال بالرغم من انخفاض بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ ٤٦,١ مليار ريال) مقابل ارتفاع بمبلغ ٥٠,٩ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

سادسًا: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي

٦-١ نظام سريع

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٦,٤ في المئة (٦٨٣,٢ مليار ريال) لتبلغ ١١,٢٩٨,٨ مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ١٠,٥١٣,٧ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي ٧٧٨,٤ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١,٨٩٦,٨ مليار ريال، بانخفاض نسبته ٠,١ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ٩,٣٩٥,٢ مليار ريال، بارتفاع نسبته ٧,٩ في المئة عن الربع السابق.

٦-٢ مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م ما يقارب ٥٢٣,٢ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٨٢,٠ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م نحو ٤١٠,٦ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٦٩,٧ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي حوالي ١٨,٨ ألف جهاز في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٩م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ٣١,٠ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٩م حوالي ٤٠٧,٢ ألف جهاز.

٦-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثالث من عام ٢٠١٩م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ٧٦٢ ألف شيكًا بقيمة إجمالية بلغت ٩٤,١ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ٦٦٦ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٦٣,٤ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي ٩٦ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٣٠,٧ مليار ريال.

سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم انخفاضًا ربعيًا في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٨,٣ في المئة ليبلغ ٨٠٩٢ نقطة، مقارنةً بارتفاع نسبته ٠,٠٣ في المئة في الربع

السابق، وحقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ١,٢ في المئة مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٥,٩ في المئة ليبلغ حوالي ٧,٧ مليار سهم، مقارنةً بارتفاع نسبته ١٩,١ في المئة خلال الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبته ٧,٤ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٨م. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٢٠,٤ في المئة لتبلغ نحو ٢٠٨,٦ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٤٨,١ في المئة خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٧,٧ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفضت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٨,٣ في المئة لتبلغ ١,٩ مليار ريال مقارنةً بانخفاض بلغت نسبته ٠,٣ في المئة في نهاية الربع السابق، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعًا سنويًا بنسبة ٠,٥ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٤,٢ في المئة ليبلغ حوالي ٧,٠ مليون صفقة، مقارنةً بارتفاع نسبته ٣,٩ في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣٥,٣ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٨).

ثامنًا: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٨,٨ في المئة (١١,١ مليار ريال) ليبلغ ١٣٧,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٣ في المئة (٦,٣ مليار ريال) في الربع السابق. في حين حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٦,٤ في المئة (١٩,٤ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي صناديق الاستثمار، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٧,٩ في المئة (٨,٣ مليار ريال) لتبلغ ١١٣,٣ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٢٦,٤ في المئة (٢٢,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وحققت الأصول المحلية ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٠,٠ في المئة (١٠,٣ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

رسم بياني رقم٨: مؤشر سوق الأسهم

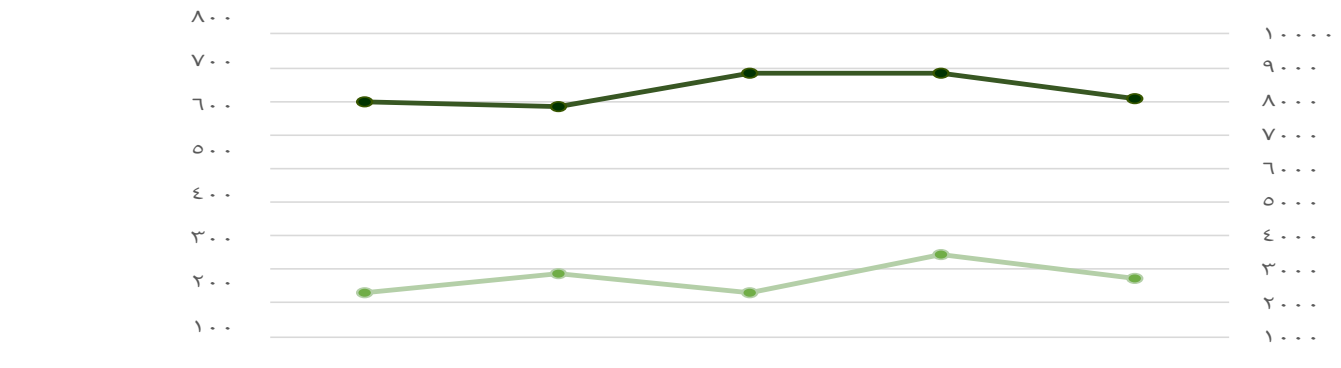

	سبتمبر - ١٨	ديسمبر - ١٨	مارس - ١٩	يونيو - ١٩	سبتمبر - ١٩
مؤشر سوق الاسهم	٨٠٠٠	٧٨٢٧	٨٨١٩	٨٨٢٢	٨٠٩٢
قيمة الاسهم المتداولة	١٧٧	٢١٨	١٧٧	٢٦٢	٢٠٩

المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية.

وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ١٣,٤ في المئة (٢,٨ مليار ريال) لتبلغ ٢٤,٠ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ٤٢,٥ في المئة (١٥,٦ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٦٠,٨ في المئة (٩,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م بنسبة ٠,٦ في المئة (ألفا مشترك) ليبلغ نحو ٣٣٣,٣ ألف مشترك، مقارنةً بانخفاض نسبته ٥,٩ في المئة (٢١,٠ ألف مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢,٠ في المئة (٦,٤ ألف مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أمّا بالنسبة لعدد الصناديق العاملة فقد سجلت ارتفاعًا بنحو صندوق واحد لتبلغ ٢٥٢ صندوق في الربع الثالث من عام ٢٠١٩م مقارنةً بالربع السابق.

تاسعًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩م

- قامت المؤسسة بتحديث قواعد الحسابات البنكية المتضمنة تنظيم فتح الحسابات وتشغيلها.
- قامت المؤسسة بإصدار تعليمات الإفصاح عن التراخيص الهادفة إلى توعية العملاء حول معلومات المؤسسات المالية وتمكينهم من معرفة الجهة الإشرافية والرقابية الخاضعة لها.
- قامت المؤسسة بإصدار قواعد الإفصاح عن أسعار المنتجات التمويلية والادخارية الهادفة إلى تحديد الحد الأدنى من المعلومات التي يجب على البنوك وشركات التمويل الإفصاح عنها في قنوات التواصل الخاصة بها.
- قامت المؤسسة بإصدار مبادئ السلوك وأخلاقيات العمل في المؤسسات المالية الهادفة إلى تعزيز الانضباط الوظيفي والنزاهة والشفافية والموضعية والكفاءة والولاء والفاعلية في سلوك موظفي المؤسسة المالية أثناء تأديتهم لواجباتهم ومهامهم الوظيفية.
- قامت المؤسسة بإصدار سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى المؤسسات المالية الهادفة إلى تحديد الحد الأدنى للضوابط اللازمة لاستقبال البلاغات ومعالجتها ليكون من السهل على منسوبيها وأصحاب المصلحة التبليغ عن المخالفات دون أن يترتب على تصرفهم أي أثر سلبي.
- قامت المؤسسة باستحداث قواعد خاصة بتعاملات البنوك مع الأطراف ذوي العلاقة والهادفة إلى تعزيز فاعلية إدارة مخاطر الائتمان والحد من تضارب المصالح والتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
- قامت المؤسسة بتحديث قواعد التعرضات الكبيرة للبنوك لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
- قامت المؤسسة بإصدار النسخة الثانية من متطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف المؤسسة.
- قامت المؤسسة بإصدار تعليمات فروع البنوك الأجنبية والتي تهدف إلى تعزيز المتطلبات التنظيمية والإشرافية لفروع البنوك الأجنبية إضافة إلى إدارة المخاطر المتعلقة بطبيعة نشاطها.
- حثت المؤسسة البنوك والمصارف العاملة بالمملكة كافة للاستفادة من خدمة "نذير" الإلكترونية لتيسير الالتزام بتطبيق أحكام قواعد الحسابات البنكية على حسابات العملاء الوافدين.

مؤسسة النقد العربي السعودي

Saudi Arabian Monetary Authority

لا إله إلا الله وحده